

الدورة الرابعة للمؤتمر العلمي السنوي في قضايا التحول الديمقراطي بعنوان: " العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"

أيلول / سبتمبر 2015

الورقة الخلفية

درج المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في إطار تقاليده المؤتمرية العلمية المحكمة، على تخصيص مؤتمر سنوي للتفكير العميق في قضايا التغيير الاجتماعي، وقضايا التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

وقد عقد المركز ثلاثة مؤتمرات علمية، تركّز أولها (وهو الذي انعقد بين يومي 6 و7 تشرين الأول/ أكتوبر 2012) حول "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتجاهات"، وتركّز ثانيها (وهو الذي انعقد بين يومي 28-29 أيلول/ سبتمبر 2013) حول "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: مسائل المواطنة والدولة والأمة"، وثالثها (وهو الذي انعقد بين يومي 13 و15 أيلول/ سبتمبر 2014 بعمّان) حول "المسألة الطائفية في المشرق العربي الكبير، وصناعة الأقليات".

وبعد المداولة مع بعض المختصين والمتابعين المتعاونين مع المركز، قرّرت اللجنة العلمية تحديد موضوع المؤتمر السنوي الرابع المقرر انعقاده في أيلول/ سبتمبر 2015 حول عنوان أساسي هو: "العنف والسياسة في

المجتمعات العربية المعاصرة".

وفي الوقت الذي يثير فيه ترتيب هذه الكلمات المفتاحية الكبرى لموضوع المؤتمر جدلاً محتملاً متعدد الاتجاهات حول صوابها، فإنّ الجوهر في حدوده الثلاثة هو التداخل في ما بينها، والذي تبرز أشكاله في ما يمكن وصفه بالعنف المركّب أو المعقّد. وهي تداخلات تشير إلى العلاقة بين التغيّر الاجتماعي والعنف الاجتماعي والسياسي، بالمعنيين الوصفي- الإجرائي والمعياري لأشكال التغيّر الاجتماعي "الإيجابية" و"السلبية"، بقدر ما تذكر بالمقاربات المتعدّدة لمفهوم العنف.

وقد انطلق اختيار هذا الموضوع بشكل مدروس في مرحلة التغيّر الاجتماعي الكبرى الجارية في أكثر من بلد عربي ودورات العنف الشديد الوتائر التي اختلط فيها العنف السياسي مع العنف المجتمعي. وهو ما يثير إشكالية العنف في عمليات التغيّر الاجتماعي الجارية. ويدفع ذلك إلى تحليل هذه العملية نفسها من زاوية دورها في تشكيل ظاهرة العنف المجتمعي والسياسي، أو المجتمعي- السياسي بأشكاله المختلفة، وذلك من ناحية أثر وتائر عملية التغيّر الاجتماعي، التدريجية والتراكمية أو المفاجئة والسريعة في أشكال العنف، وفي تغيّر الأدوار الاجتماعية والسياسية للأفراد والجماعات، وإعادة إنتاج القيم والقضايا التي تغدّي في شروط جديدة ومختلفة ظاهرة العنف، في ما يمكن وصفه بثقافة تسويغ العنف وتبريره. إذ ينطوي مفهوم الدور الاجتماعي بالضرورة من الناحية التعريفية الإجرائية على محدّدات سلوك الفرد وشخصيته وعلاقاته وقيمه أو معاييرها. ويتمّ ذلك كلّ في قلب العلاقات الاجتماعية.

واختار المركز هذا الموضوع للبحث فيه، انطلاقاً من فهمه العلاقة الضرورية بين العلوم الاجتماعية والإنسانية وقضايا التغيّر الاجتماعي، وتحفيز اشتقاقات التحليلات السوسيولوجية لعملية التغيّر الاجتماعي الكبرى الجارية من سيرورة هذه العملية نفسها، وتطوير فهم إيجابي للتغيّر الاجتماعي لا يتنافى مع المقاربة العلمية.

نحو مقارنة مركبة عابرة للاختصاصات

انطلق تحديد الموضوع الأساسي للمؤتمر من إشكالية قائمة وملموسة قياسياً في عملية التغيّر الاجتماعي الراهنة

والجارية، وتطرح العديد من الأسئلة التي لا تمس معرفتها فحسب، بل وربما تحدي الأطر المفاهيمية المنجزة علمياً على فهمها، ودعوتها إلى اجترار أدوات تحليلية وتفسيرية جديدة مشتقة من تفاعل الفكر مع ما يجري في الواقع. وتتمثل الظاهرة في اندلاع العنف المركب بمختلف أشكاله السياسية والاجتماعية والنفسية والسلوكية والسيميولوجية الرمزية والثقافية.. إلخ، من أبسط مظاهره إلى أشدها، وارتفاع وتأثيرها، بعد أن كانت أشكاله محصورة في مرحلة الدولة القطرية أو "الوطنية" أو "ما بعد الاستعمارية"، أي خلال فترة طويلة المدى تزيد عن نصف قرن في أشكال حصرية ضيقة ونخبوية. وربما كان العنف في تلك المرحلة منظماً أو مضبوطاً، مع أنّ كافة النظم العربية كما هو حال بعض القوى المعارضة قد مارسته بوتائر وأشكال مختلفة، وصلت إلى حدّ وصفها بأنها سنوات الدم والرصاص، وتدمير البلدات والمدن، والإعدام الجماعي والفردى خارج القانون، وتشكيل هذه النظم نفسها لميليشيات سرية، خاصة بها، تمارس العنف ضد معارضيها، بينما يبدو اليوم وكأنه خارج أي عملية تنظيم أو ضبط. ويتجاوز فوق ذلك الأشكال "البسيطة" اللفظية أو النفسية أو السلوكية للعنف إلى مستوى الجرائم والإبادة الجماعية والتهجير القسري، والقتل الهوياتي... إلخ، أو إلى ما نصلح عليه بعنف مركب، أو العوامل المركبة في ظواهر العنف وأشكاله المختلفة.

ويركّز مؤتمرا على هذا المفهوم للعنف المركب، كي يشير إلى اهتمامه الخاص بالمقاربة العابرة للاختصاصات في فهمه، وفي هذا السياق، ليست ظاهرة العنف المركب في مراحل التغير الاجتماعي الجديدة، ويصح ذلك بكل تأكيد على المجتمعات كافة، ولا سيما المجتمعات الإسلامية والغربية، فلا ترتدّ إلى إبيستميات مزعومة ثابتة قائمة في اللاوعي المعرفي الجمعي. وقد شهدتها المجتمعات الإسلامية كما المجتمعات الغربية في تاريخها، إلى درجة أنه قد يمكن العثور في الاجتماع الإسلامي على ما يوازي من الناحية البنيوية الشكلية كل ما حدث في اجتماع غربي، وبالعكس. بل نرى في المجتمعات الغربية تواريخ مستدامة لأقصى حالات العنف والتحارب، قد تفوق مدتها وشدها ما حدث في المجتمعات العربية. كما أنّ وتأثر العنف المجتمعي ليست واحدة في المجتمع الواحد نفسه، ووفق مدخل الثقافة الفرعية للعنف، يتفاوت العنف بين جماعة وأخرى في المجتمع الواحد نفسه.

العنف الشخصي والعنف البنيوي

وربما كان ما شهده التاريخ في هذه المجتمعات الغربية بحكم طول الحروب الأهلية الدينية أشد وأقسى في العديد من المشاهد العنيفة مما نشهده اليوم، لكنّ فحصاً مدقّقاً يشير إلى ولادة متغيّرات جديدة للعنف مع نشوء الدولة الحديثة، وتعميم نموذجها على العالم. ومثّل ذلك أبرز تطوّر عرفته النظريات الاجتماعية في فهم تطوّر العنف وتحليله، بوصفه عنفاً قد دخلت فيه متغيّرات جديدة ومختلفة عن العنف السابق. وعلى العموم فإنه لا بدّ من التمييز بين العنف الشخصي المباشر (مهما أعدناه إلى عناصر بنيوية) وبين العنف البنيوي بما هو شكل من أشكال العنف النّاجم عن بنيات أو مؤسّسات مجتمعيّ معيّن، والهادف إلى أن يحول دون تحقيق الأفراد لذواتهم. وينطوي من ثمّ "العنف البنيوي" على أيّ شكلٍ من أشكال الإكراه التي تُؤثّر في إمكانيات الفرد بفعل البنيات السياسية والاقتصادية. فهذه المعوّقات تؤدّي إلى عدم المساواة في الحصول على الموارد، وعلى السّلطة السياسية، وعلى التعليم، والصّحة، والعدالة. ومن ثمّ يتعلّق الأمر بشكلٍ من أشكال العنف التي تنتجها مؤسّسات الدولة (النظام السياسي التمييزي) أو الممارسات الاجتماعية (المعايير الاجتماعية الإقصائية) التي تمنع الأفراد أو الجماعات من تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولأنّ هذا العنف مُتأصّل في بنى المجتمع، فهو جزء من استدامته.

العنف "الجيد" والعنف "السيئ"

وفي إطار ما يمكن الاصطلاح على تسميته بتاريخ العنف، فإنه لا بد أن تبرز ظاهرة - إشكالية لافتة للنظر حتى اليوم، وهي إشكالية ازدواجية العنف: العنف الإيجابي في مقابل العنف السلبي، أو العنف الجيد في مقابل العنف السيئ، وفقاً للأهداف التي يتوخّاها، أو بالأحرى وفقاً للقوى التي تدعمه، والتي تتبني نخبها هذا العنف "إيمانياً" أو "اعتقادياً"، بما في ذلك تبرير العنف تحت اسم "الحرب العادلة"، مروراً بمفهوم العنف المشروع الفيبري المخصّص بالدولة. وتطوّرت مفاهيم حقوق الإنسان في مواجهة هذه الازدواجيات، في إطار مناهضة العنف، بل والتطلّع لإنهائه، وأحرزت تقدّمها المهم في التأثير في الرأي العام، في الوقت الذي استخدمت فيه القوى المسيطرة هذا الخطاب لمصالحها التي عبرت عنها بطرق عنفية، ولا سيما في مجال العلاقات الدولية،

تحت عنوان مكافحة "الإرهاب"، بما في ذلك محاولة التعمية على الفروق بين الإرهاب، وحق المقاومة المشروع للشعوب التي تترزح تحت احتلال أجنبي مثل الشعب الفلسطيني.

العنف الناعم والعنف الصلب

إنّ استخدام العنف وشكله يعتمدان كما يرى بعض علماء الاجتماع والاجتماع السياسي على طبيعة العلاقة بالدولة (أو بالسلطة الشرعية) التي من شأنها تحويل "العنف الاجتماعي" إلى خاتمة العمل السياسي. وتحضر هنا قضية النظام الديمقراطي، إذ إنه الأكثر قابلية وإمكانية لتحويل الأشكال الفظة المباشرة لـ "العنف البنيوي" بشكل مخاتل أكثر ومستتر إلى سياساتٍ أو ممارساتٍ تمييزية غير رسمية، فيكون العنف غير مرئي أحياناً، ويمثّل أداة سياسية في عملية الهيمنة والتحكّم في ما يمكن وصفه بـ "العنف الناعم".

وعلى الرّغم من أنّ النظام الديمقراطي يسهر على "تحييد" العنف داخل المجتمع، فهو يظلّ وسيلةً من بين وسائل أخرى لإدارة الصراع، ما يجعله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوسائل السلمية التي يمكن استخدامها في الآن ذاته. فمن أجل الحفاظ على فرص الحوار التي نعلم أنّه ينبغي لنا قبولها، من الشائع أن نرى الأطراف الفاعلة تلجأ إلى استخدام القوة باعتدال. وفي المقابل، يبدو "العنف الناعم" بالنسبة إلى كثيرٍ من المحتجين وسيلةً فعّالة لتحقيق مكاسب على طاولة المفاوضات في ظلّ نظامٍ ديمقراطي. ويتطلّب هذا "العنف الناعم" شرطين على الأقلّ. الشرط الأول هو شرط لفت الانتباه، ذلك لأنّه من الضروري أن تغطّي وسائل الإعلام الحدث العنيف. وحتىّ أنّه غالباً ما تلعب التغطية الإخبارية دوراً حاسماً في وتيرة أعمال العنف، وتوجّه مسارات التخفيف من حدّتها أو مفاقمها. والشرط الثاني هو عدم تجاوز عتبةٍ معيّنة، يُلحق عقباها العنف ضرراً بالعملية التفاوضية أكثر ممّا ينفعها.

ولذا نجد في المجتمعات الديمقراطية أشكالاً معتدلة من العنف، أو بالأحرى أشكالاً مقبولة من "العنف الناعم". وتتدرج هذه الأشكال بحكم الواقع في اللّعبة المؤسّساتية (مثل: الإضرابات، والاحتلال غير المشروع للطرق العامة، وإرساء المتاريس، وأشكال التّهيب الطفيفة نسبياً، والخطف والاحتجاز لمدّة قصيرة... إلخ). ومن جهتها، تُسهم الدولة الديمقراطية نفسها في هذه اللّعبة، إذ تستخدم قوّات الأمن، ووسائل تطبيق القانون بشكلٍ

معتدل، وتسمح بمستوى معقولٍ ومؤقتٍ من العنف. وكثيرًا ما يوجد تواطؤٌ ضمّنِيّ بين الطرفين بشأن خطوط العنف الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها. وهذا كلّهُ دون الحديث عن العنف اللفظي الذي تسمح به الدولة الديمقراطية إلى حدودٍ قُصوى.

لقد صحّ هذا بدرجة أساسية على مجتمعات متطورة تأصل فيها التقليد الديمقراطي، بينما بدا هشًا بالنسبة إلى الديمقراطيات الناشئة، أو التي مازالت دون مستويات الديمقراطية حتى بمعانيها الشكلية الإجرائية، فهذه المجتمعات الأخيرة المحكومة، أو التي كانت تحكمها نظم تسلطية عقائدية أو عائلية تختزن بدورها عنفًا بنيويًا تنفخ سلطاتها في أوارها، وتستخدمه دون هوادة في عملية القمع. أو أنها تلجأ لمقتضيات الضبط والتحكّم الاجتماعيين إلى سياسات تهدف في ظاهرها للضبط والتحكّم الاجتماعيين بينما هي مولّدة لأشكال متعدّدة من العنف، من أبرزها العنف الهوياتي، ولا سيما حين تستند سلطة الدولة إلى عصبية أو تحالف عصبية أهلية أو هوياتية في مجتمعها، فتميع الحدود بين جهاز السلطة والدولة، أو أنها تمارس العنف المباشر والعملي أو اللفظي، ليحكم العنف بأشكاله المختلفة علاقتها مع المجتمع وليس القانون. وهكذا تغدّي داخل مجتمعاتها عنفًا مماثلًا لعنفها، لا بل أصبح في بعض الحالات عنفًا دينيًا أو طائفيًا متطرفًا يهدّد النظام والمجتمع على حد سواء، في الأسرة كما في المدرسة، وفي مؤسسات العمل والإنتاج كما في المؤسسات العامة.

مارست النظم السياسية التسلطية العربية مختلف سياسات الضبط الاجتماعي والسياسي التشريعي والأمني أنواعه، للاحتفاظ بسلطتها وتأجيل الإصلاح المطلوب، وقد بنت هذه السياسات علاقتها مع المجتمع على أساس العنف وليس القانون، فتوسّعت باستخدام الأدوات القمعية، والقوانين والمحاكم الاستثنائية وحالات الطوارئ... إلخ، كما جرى استخدام العنف خارج حتى هذه الآليات والإذلال في العلاقة بين أجهزة الأمن والمواطن، والشكل الأفظع من التنكيل بالمعارضين، وحتى غير المعارضين، وهو التعذيب في السجون. واضطر المجتمع إلى مناهضة العنف بالوسائل المتاحة في ضوء ضغوطات آليات الضبط التسلطية تلك: الخروج (النفى الذاتي) الفردي أو الجماعي، والأساليب الخفية الصامتة، والتعبير الرمزي والفني عن الاحتجاج، والتمرد، والاحتجاج العلني المحدود النطاق، والعمل عبر الجمعيات الأهلية الخيرية والتربوية المسموحة، وإنشاء طرق دينية تعزل المجتمع، أو تنظيمات سرّية متطرفة، أو تجديد إنتاج الثقافة الانقلابية التي تسوّغ العنف مدخلًا وحيدًا للتخلّص من النظم التسلطية أو محاولة إرغامها على تقديم بعض التنازلات في مضمار الحريات والحقوق

المدنية... إلخ، لكن اندلاع الثورات العربية في سياق عملية التغيّر الاجتماعي الكبرى في المجتمعات العربية، كشفت أنّ سياسات الضبط المختلفة التي اتبعتها قد وصلت إلى نهايتها، وفقدت قدرتها على الاشتغال. وبشكل عامّ، ظلّت السياسة في معناها الحقيقي، أي بمفهوم التحوّل والتواصل والتداول السلمي على السّلطة، هشة طوال المرحلة الممتدة من منتصف الأربعينيات وحتى الآن، بل اقتربت ومازالت تقترب بالسيطرة والعصبية والغلبة والعنف. وهو ليس دون تاريخ. إذ أمكن لبعض القوى الاجتماعية-السياسية في مراحل الأزمات الكبرى أن تستخدم آليات النظام الديمقراطي أداتيًا للانقضاض عليه، واعتماد نماذج تسلطية شمولية أو شبه شمولية. وقد حدث ذلك في تاريخ الديمقراطيات "عريقة" أ كانت أم ناشئة. وحدث بشكل واضح بالنسبة إلى التجربة العربية على خلفية عوامل اجتماعية وسياسية معقّدة، في مرحلة الانقلابات العسكرية والانقلابات العقائدية التي جاءت بعد تجربة مضطربة وهشة في محاولة بناء أسس النظام الديمقراطي للدولة الوطنية العربية بعد الحرب العالمية الثانية. وكان الأبرز في هذه التجربة هو أنّ انقلاباتها وما صاحبها من دورات عنف متعدّد الأشكال، قد حدثت في سياق انتشار ثقافة سياسية وأيديولوجية (عقائدية) انقلابية لدى النخب ومؤسساتها الحزبية والاجتماعية. وقد تخمّرت هذه الثقافة وتمأسست على المستويات الحزبية والحركية قبل حدوث هذه الانقلابات، لكنها تطورت بنسق متسارع معها وفي سياقات تطوّرها. وإذا كانت قد تعرّضت لعملية تفسّخ مع انتشار مفهوم الديمقراطية والحقوق والحريات وتحوّل دولة الحق والقانون إلى مثال يحكم إنتاج الأفكار والتصوّرات في تصوّر نفي الوضع التسلّطي القائم، فإنّ اندلاق أشكال العنف السياسي مختلطة مع العنف المجتمعي تسجّل اليوم مرحلة جديدة في تاريخ العنف في هذه المجتمعات، منذ مرحلة ما بعد الاستقلالات ونشوء الدول القطرية أو الوطنية.

مشهدية العنف

مع انتشار استخدام الحاسوب والشبكة العنكبوتية، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي بالصوت والصورة، انتشرت ظاهرة نشرشرطة توثّق وتنتشر بشكل ممنهج صور العنف الجسدي الممارس، ومعاناة الضحايا. بدأ ذلك بصور قطع رؤوس الرهائن عند تنظيم القاعدة في العراق، واستخدم النظام السوري هذا الأسلوب في ترويع

المعارضة والمُشاهدين بشكل عام، في بداية الثورة بنشر صور التنكيل بالمشاركين في الاحتجاجات وتعذيبهم، ووصل الأمر بتنظيم الدولة الإسلامية إلى حد رفع مستوى هذه الأشرطة إلى درجة الإخراج الفني.

ويمكن القول إنّ الدولة القمعية تمارس ما هو أفسى من ذلك من دون تصوير، وإنّ الحرب الأهلية في لبنان شهدت مثل هذه الممارسات في غياب "يوتيوب". ولكن هذا كلّه لا ينفى خصوصية ما يجري حاليًا. فالصورة والمشهد يضاعفان من أثر العنف الجسدي في الثقافة السياسية والذوق العام والتنشئة.

ولا يمكن البحث في العنف في هذه المرحلة خارج الصورة وشريط الفيديو، ومساهمتها في صنع صورة الذات والآخر.

الموضوعات المفتاحية

يوجّه المؤتمر دعوة مفتوحة إلى المختصين والمهتمين كافةً بموضوعه الأساسي "العنف، والسياسة، والمجتمع"، على مختلف اختصاصاتهم في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، للمشاركة فيه بتقديم بحوث علمية أصيلة على المستويات الشكلية والموضوعية، ومكتوبة بشكل خاص له، وقابلة للتحكيم، تستأنس بالأفكار والقضايا المطروحة في الورقة الخلفية هذه، ولا سيما في مجال المقاربة العابرة للاختصاصات لمفهوم العنف ومحدداته وظواهره، وتاريخه. وتقوم على المساءلة النقدية المفهومية والتحليلية، وطرح القضايا والإشكاليات والأسئلة حول المرحلة الجديدة في علاقات العنف والسياسة والمجتمع، والعنف الاجتماعي والعنف السياسي، والعنف الناعم والعنف الصلب، وطرح الأسئلة حول حدود وضوابط احتكار الدولة لوجهة النظر التقليدية الفيبرية في احتكار الحق الشرعي في ممارسة العنف؟ والأشكال المختلفة الأخرى للعنف المؤسسية والرمزية والمادية... إلخ، ودينامياتها المتعددة والمهيمنة، وأشكالها الثقافية والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، وفي مقدمتها العنف ضد المرأة ولا سيما العنف الهوياتي ضد الأقليات الثقافية واللغوية والإثنية؟ أو السياسة الهوياتية المولدة لأشكال العنيفة لدى بعض العصبية المسيطرة؟ وهل إنّ هذه المرحلة عابرة أم بنيوية؟ وما طبيعتها المعقدة في إطار تداخل العوامل الداخلية بالخارجية في عالم غدا شديد التشابك، ويشكّل فيه الصراع على المصالح أحد أبرز محدداته الجديدة؟ وهل إنّ ثقافة العنف متأصلة معرفيًا وثقافيًا في السلوك الاجتماعي أو هي من نوع الاتجاهات التي

تطفو عادة وتبدو كأنها مهيمنة على المدركات والقيم السلوكية؟ وما هي سبل معارضة العنف ومواجهته من الأسرة كما في المدرسة، وفي مؤسسات العمل والإنتاج كما في المؤسسات العامة؟ وما ضرورة التمييز بين مقاومة الاحتلال الأجنبي و"الإرهاب"، والممارسات العنيفة لسلطات الاحتلال التي تغذي ردود فعل عنيفة بالضرورة عليها، وتفكيك وظائف الاستخدام السياسي لمفهوم محاربة "الإرهاب" في لعبة الأمم والمصالح؟ وما دور تطوير عمليات الضبط الاجتماعي على أساس مفاهيم الحريات والحقوق المدنية الفردية والاجتماعية بمفاهيمها وآلياتها، في مناهضة العنف على المستويات كافة؟ وما هي وظيفة إعادة بناء مفهوم المواطنة ومأسسته في الثقافة والسلوك والقوانين والمؤسسات عامة؟ وما هي تحديات هذه العملية على مستوى السياسة وبنية الدولة ونظمها السياسية والتمثيلية؟

تمثل هذه الموضوعات نوعاً من مقترحات، وهي لا تنفي استقبال المؤتمر لبحوث في قضايا وإشكاليات لم تلحظها الموضوعات - المفتاحية، واستقبالها لبحوث تتدرج في دراسة حالات على أن تكون بحثاً أصيلة، أو استقبال بحوث تنطلق من أحد منظورات العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية، وليس بالضرورة من المقاربة العابرة للاختصاصات، مع تشجيع المؤتمر على المقاربة الأخيرة، وتفضيله علمياً لها.

الجدول الزمني لاستقبال المقترحات - الملخصات والبحوث

- تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر اعتباراً من تاريخه وحتى منتصف شباط/ فبراير 2015 مقترحات المشاركة البحثية في المؤتمر، مصحوبة بالسيرة العلمية الذاتية، على أن يستوفي المقترح المعايير الأكاديمية للمقترح البحثي، وفي مقدمتها قضايا البحث المقترح وإشكالياته وأسئلته، وتقدير الجديد في نتائجه المتوقعة أو من حيث معالجته الجديدة بالنسبة إلى ما سبقه، ومخططه الأساسي التأشير العام، مع ملحق أساسي بالمراجع. وبالنسبة إلى المقترحات الميدانية يجب أن يوضع الملخص في ضوء تصوّر البنية النهائية الأساسية للبحث وفق ما يلي: المقدمة، والمشكلة، والأهداف، والأهمية، وتحديد مصطلحات الدراسة، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، وفرضيات الدراسة، وإجراءات الدراسة الميدانية: منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، عرض النتائج، ومناقشة النتائج وتفسيرها، والتوصيات، والخاتمة، وقائمة المراجع، وقائمة الملاحق). وتلتزم

اللجنة بمراسلة الباحث صاحب المقترح بالسرعة اللازمة.

- تستقبل اللجنة البحوث كافة التي تمت الموافقة على مقترحاتها مع ملخص لها باللغتين العربية والإنكليزية (في حدود 400-500 كلمة عن كل ملخص)، وألا يزيد حجمها عن 6-8 ألف كلمة. وذلك في موعد أقصاه بداية حزيران/ يونيو 2015، وتلتزم اللجنة بإعلام الباحث بقرارها خلال مدة لا تتعدى شهرًا من استلام البحث، ويمكن للجنة أن تبتّ فيها قبل نهاية المدة المحددة لاستقبال البحوث. على أن تتقيّد البحوث بمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، والمنشورة على الرابط:

<http://goo.gl/I1TiRd>

توجّه كافة المراسلات لأمين سر المؤتمر الأستاذ خالد وليد محمود على العنوان التالي:
khaled.mahmoud@dohainstitute.org. ولأي استفسار يرجى الاتصال على الرقم المباشر
(00974 – 44199741).